

نظام المحاماة*

- الباب الأول -

تعريف مهنة المحاماة وشروط مزاولتها

أسماء المحامين الممارسين وآخر لغير الممارسين حسب وقت تاريخ التسجيل، ويجب أن يشتمل الجدولان على البيانات التي تحددها

المادة الأولى:

اللائحة التنفيذية لهذا النظام، وعلى وزارة العدل نقل اسم المحامي الذي يتوقف عن مزاوله المهنة مدة تزيد على سنة من جدول المحامين الممارسين إلى جدول المحامين غير الممارسين وفق ضوابط تحددها اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

يقصد بمهنة المحاماة في هذا النظام الترافع عن الغير أمام المحاكم وديوان المظالم، واللجان المشكلة بموجب الأنظمة والأوامر والقرارات لنظر القضايا الداخلة في اختصاصها، ومزاولة الاستشارات الشرعية والنظامية، ويسمى من يزاول هذه المهنة محامياً.

المادة الثالثة:

المادة الثانية:

يشترط فيمن يزاول مهنة المحاماة أن يكون اسمه مقيداً في جدول المحامين

تعد وزارة العدل جدولاً عاماً لتقييد

*صدر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٩) وتاريخ ١٤/٧/١٤٢٢هـ المصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٣٨ وتاريخ ٢٨/٧/١٤٢٢هـ

نظام المحاماة

- الممارسين ، ويشترط فيمن يقيد اسمه بهذا الجدول ما يأتي :
- أ- أن يكون سعودي الجنسية ، ويجوز لغير السعودي مزاولة مهنة المحاماة طبقاً لما تقتضيه الاتفاقيات بين المملكة وغيرها من الدول .
- ب- أن يكون حاصلاً على شهادة كلية الشريعة أو شهادة البكالوريوس تخصص أنظمة من إحدى جامعات المملكة أو ما يعادل أيّاً منهما من خارج المملكة ، أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد الحصول على الشهادة الجامعية .
- ج- أن تتوفر لديه خبرة في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، وتخفض هذه المدة إلى سنة واحدة للحاصل على شهادة الماجستير في الشريعة الإسلامية ، أو في تخصص الأنظمة أو ما يعادل أيّاً منهما ، أو
- دبلوم دراسات الأنظمة بالنسبة لخريجي كلية الشريعة ، ويعفى من هذه المدة الحاصل على شهادة الدكتوراه في مجال التخصص .
- د- أن يكون حسن السيرة والسلوك غير محجور عليه .
- هـ- ألا يكون قد حكم عليه بحد أو بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ما لم يكن قد مضى على انتهاء تنفيذ الحكم خمس سنوات على الأقل .
- و- أن يكون مقيماً في المملكة .
- ويضع وزير العدل أنموذج إقراره يوقعه طالب القيد ، يتضمن إقراره بتوافر الشروط الواردة في الفقرات (د، هـ، و) من هذه المادة .
- المادة الرابعة:
- يستثنى من الفقرتين (ب، ج) من المادة الثالثة من سبقت له ممارسة القضاء

نظام المحاماة

في المملكة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
العضوية في هذه اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

المادة الخامسة:

المادة السادسة:

يقدم طلب القيد في الجدول وفق
أنموذج تحدده اللائحة التنفيذية لهذا
النظام إلى لجنة قيد وقبول المحامين ،
وتؤلف من :
تنعقد اللجنة المنصوص عليها في
المادة الخامسة بحضور جميع أعضائها
وتصدر قراراتها بالأغلبية ، وعلى
اللجنة أن تتحقق من توافر الشروط
المنصوص عليها في هذا النظام ، وتبتّ
في الطلب إذا كان مكتملاً خلال مدة
لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ
تقديمه ، وفي حالة الرفض يجب
إيضاح الأسباب إذا طلب إليها ذلك ،
ويجوز لصاحب الطلب التظلم لدى
ديوان المظالم خلال ستين يوماً من
تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة .

١- وكيل من وزارة العدل يعينه
وزير العدل (رئيساً)

٢- ممثل من ديوان المظالم لا تقل
درجته عن الدرجة المعادلة لرئيس
محكمة (أ) يعينه رئيس ديوان المظالم
(عضواً)

٣- أحد المحامين ممن أمضوا في
ممارسة المهنة مدة لا تقل عن خمس
سنوات ، يعينه وزير العدل .
عضواً .

يصدر الترخيص بمزاولة مهنة
المحاماة بعد القيد في الجدول بقرار من
وزير العدل وفقاً لأنموذج تحدده
وتقوم الجهة المعنية بتسمية من يحل
محل العضو عند غيابه ، وتكون مدة

نظام المحاماة

اللائحة التنفيذية لهذا النظام، وتكون مدته خمس سنوات قابلة للتجديد وفقاً للشروط المحددة في هذا النظام، ويدفع طالب الترخيص رسماً قدره ألفاً ريال عند إصدار الترخيص، وألف ريال عند التجديد.

المادة الثامنة:

تبلغ وزارة العدل المحاكم وديوان المظالم واللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام بأسماء المحامين المقيدین في جدول المحامين الممارسين فور صدور الترخيص أو تجديده، ويعد في مقر المحكمة وديوان المظالم بيان بأسماء المحامين الممارسين وعناوينهم، ويجب تمكين من يرغب الاطلاع عليه.

المادة التاسعة:

على المحامي الذي يتوقف عن مزاولة المهنة مدة تزيد على سنة أن يبلغ

وزارة العدل بذلك وفقاً لأموذج تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

المادة العاشرة:

يجوز تكوين شركة مهنية للمحاماة بين اثنين أو أكثر من المقيدین في الجدول وفقاً لما يقضي به نظام الشركات المهنية.

- الباب الثاني -

واجبات المحامين وحقوقهم

المادة الحادية عشر:

على المحامي مزاولة مهنته وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية، والامتناع عن أي عمل يخل بكرامتها، واحترام القواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

المادة الثانية عشرة:

لا يجوز للمحامي أن يتعرض للأموال الشخصية الخاصة بخصم

نظام المحاماة

موكله أو محاميه ، وعليه أن يمتنع عن السب أو الاتهام بما يمس الشرف والكرامة .

المادة الثالثة عشرة: المادة الخامسة عشرة:

مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية عشرة ، للمحامي أن يسلك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله ، ولا تجوز مساءلته عما يورده في مرافعته كتابياً أو مشافهة مما يستلزمه حق الدفاع .

المادة الرابعة عشرة: المادة السادسة عشر:

١- لا يجوز للمحامي بنفسه أو بوساطة محام آخر أن يقبل أي دعوى أو يعطي أي استشارة ضد جهة يعمل لديها ، أو ضد جهة انتهت علاقته بها إلا بعد مضي مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء علاقته بها .

٢- لا يجوز للمحامي الذي يعمل لموكله بصفة جزئية بموجب عقد أن

لا يجوز لمن كان قاضياً قبل مزاولته مهنة المحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بوساطة محام آخر في دعوى كانت معروضة عليه .

المادة السابعة عشرة:

لا يجوز لمن أبدى رأيه في قضية بصفته موظفاً أو محكماً أو خبيراً أن يقبل الوكالة في تلك القضية .

نظام المحاماة

- المادة الثامنة عشرة: هـ - مأمور بيت المال فيما هو من
للمحامين المقيدين في جدول
الممارسين دون غيرهم - حق الترافع
اختصاصه حسب النظام والتعليمات .
المادة التاسعة عشرة:
على المحاكم وديوان المظالم
واللجان المشار إليها في المادة (الأولى)
من هذا النظام والدوائر الرسمية
وسلطات التحقيق أن تقدم للمحامي
التسهيلات التي يقتضيها القيام
بواجبه ، وأن تمكنه من الاطلاع على
الأوراق وحضور التحقيق ، ولا يجوز
رفض طلباته دون مسوغ مشروع .
- المادة العشرون:
يجب على المحامي أو الوكيل أن
يقدم أصل توكيله أو صورة منه مصدقاً
عليها إلى المحكمة أو ديوان المظالم ،
أو اللجان المشار إليها في المادة (الأولى)
من هذا النظام ، في أول جلسة
يحضر فيها عن موكله ، وإذا حضر
الموكل مع المحامي في الجلسة أثبت
- أ- أي وكيل في قضية واحدة إلى
ثلاث ، فإن باشر الوكيل ثلاث قضايا
عن ثلاثة أشخاص متعددين لا تقبل
وكالته عن غيرهم .
- ب- الأزواج أو الأصهار أو
الأشخاص من ذوي القربى حتى
الدرجة الرابعة .
- ج- الممثل النظامي للشخص
المعنوي .
- د- الوصي والقيم وناظر الوقف في
قضايا الوصاية والقوامة ونظارة الوقف
التي يقومون عليها .

نظام المحاماة

كاتب الضبط أو من يقوم مقامه ذلك في محضر الضبط ، وقام هذا مقام التوكيل ، وإذا كان بيد المحامي توكيل عام مصدق عليه رسمياً بالنيابة عن أحد الخصوم يعفى من تقديم أصل التوكيل ويكتفي بتقديم صورة مصدقة منه ، أو يقدم أصل التوكيل مع صورة منه ويقوم القاضي بتصديقها .

المادة الحادية والعشرون:

على كل محام أن يتخذ له مقراً أو أكثر لمباشرة القضايا الموكل عليها ، وعليه أن يشعر وزارة العدل بعنوان مقره وبأي تغيير يطرأ عليه .

المادة الثانية والعشرون:

على المحامي عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله عند طلبه سند التوكيل والمستندات والأوراق الأصلية ، ومع ذلك يجوز له إذا لم يكن قد حصل على أتعابه أن يستخرج على

نفقة موكله صوراً من جميع المحررات التي تصلح سنداً للمطالبة ، وأن يبقي لديه المستندات والأوراق الأصلية حتى يؤدي له الموكل الأتعاب الحالة ومصرفات استخراج الصور ، ولا يلزم المحامي أن يسلم موكله مسودات الأوراق التي قدمها في الدعوى ، ولا الكتب الواردة إليه ، ومع ذلك يجب على المحامي أن يعطي موكله صوراً من هذه الأوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

المادة الثالثة والعشرون:

لا يجوز للمحامي أن يفشي سراً أو تلمن عليه أو عرفه عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء وكالته ، ما لم يخالف ذلك مقتضى شريعياً ، كما لا يجوز له بدون سبب مشروع أن يتخلى عما وكل عليه قبل انتهاء الدعوى .

نظام المحاماة

- المادة الرابعة والعشرون: طلب المحامي أو الموكل بما يتناسب مع الجهد الذي بذله المحامي والنفع الذي عاد على الموكل . ويطبق هذا الحكم كذلك إذا نشأ عن الدعوى الأصلية أي دعوى فرعية .
- المادة السابعة والعشرون: للموكل أن يعزل محاميه ، وعليه أن يدفع كامل الأتعاب المتفق عليها إذا ثبت أن العزل بسبب غير مشروع ، ما لم تر المحكمة المختصة بنظر القضية غير ذلك بالنسبة للعزل وكامل الأتعاب .
- المادة الثامنة والعشرون: في حالة وفاة المحامي وعدم اتفاق الورثة والموكل على تحديد الأتعاب تقدر المحكمة التي نظرت في القضية أتعابه في ضوء الجهد المبذول والنفع الذي عاد على الموكل والمرحلة التي بلغتها القضية والاتفاق المعقود .
- المادة الرابعة والعشرون: لا تسمع دعوى الموكل في مطالبة محاميه بالأوراق والمستندات المودعة لديه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء مهمته ، إلا إذا طلبها الموكل قبل مضي هذه المدة بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، فيبدأ احتساب هذه المدة من تاريخ تسلم هذا الكتاب .
- المادة الخامسة والعشرون: لا يجوز للمحامي أن يشتري كل الحقوق المتنازع عليها أو بعضها التي يكون وكيلاً عليها .
- المادة السادسة والعشرون: تحدد أتعاب المحامي وطريقة دفعها باتفاق يعقده مع موكله ، فإذا لم يكن هناك اتفاق أو كان الاتفاق مختلفاً فيه أو باطلاً قدرتها المحكمة التي نظرت في القضية عند اختلافهما ، بناءً على

نظام المحاماة

- الباب الثالث -

الترخيص .

تأديب المحامي

المادة الثلاثون:

المادة التاسعة والعشرون:

يرفع المدعي العام الدعوى التأديبية على المحامي من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب وزير العدل أو أي محكمة أو ديوان المظالم، أو أي من اللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام .

أولاً: يشطب اسم المحامي من الجدول ويلغى ترخيصه إذا حكم عليه بحد أو بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

ثانياً: مع عدم الإخلال بدعوى التعويض لمن لحقه ضرر أو أي دعوى أخرى، يعاقب كل محام يخالف أحكام هذا النظام أو لا تحته التنفيذية، أو يخل بواجباته المهنية، أو يرتكب عملاً ينال من شرف المهنة بإحدى العقوبات الآتية:

المادة الحادية والثلاثون:
يشكل وزير العدل بقرار منه لجنة أو أكثر للنظر في توقيع العقوبات التأديبية الواردة في المادة التاسعة والعشرين من هذا النظام، وتسمى «لجنة التأديب»، وتكون من قاض واثنين من أهل الخبرة أحدهما من فئة المحامين الذي أمضوا في ممارسة المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات، ويختار وزير العدل من بينهم رئيساً، وتكون العضوية في هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة

أ - الإنذار .

ب - اللوم .

ج - الإيقاف عن مزاوله المهنة مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

د - شطب الاسم من الجدول وإلغاء

نظام المحاماة

للتجديد مرة واحدة .
وتنعقد اللجنة بحضور جميع
أعضائها، وتصدر قراراتها بالأغلبية،
وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام ديوان
المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ
إبلاغ قرار العقوبة لمن صدر ضده .
المادة الثانية والثلاثون:

يبلغ المحامي بالحضور أمام لجنة
التأديب بخطاب رسمي تبين فيه
المخالفة المنسوبة إليه وأدلتها بإيجاز،
وذلك قبل موعد الجلسة المحددة بمدة
لا تقل عن خمسة عشر يوماً، ويجوز
للمحامي أن يحضر بنفسه أو يوكل
محامياً عنه، وللجنة التأديب أن تأمر
بحضوره شخصياً أمامها، وإذا تخلف
عن الحضور بعد إبلاغه مرتين جاز
للجنة إصدار قرارها غيابياً .

المادة الثالثة والثلاثون:

يصدر قرار لجنة التأديب بعد سماع

الاتهام ودفاع المحامي، ويجب أن
يكون القرار مسبباً، وأن تتلى أسبابه
كاملة عند النطق به في جلسة سرية،
وتبلغ وزارة العدل منطوق القرارات
النهائية إلى المحاكم وديوان المظالم
والجهات المختصة خلال خمسة عشر
يوماً من تاريخ نفاذها، ويتخذ لهذه
القرارات سجل تقييد فيه، وتبلغ
القرارات التأديبية في جميع الأحوال
على يد محضر، ويقوم مقام التبليغ
تسليم صورة القرار إلى المحامي
صاحب الشأن بالطرق النظامية . وإذا
أصبح القرار نهائياً بشطب الاسم من
الجدول أو الإيقاف عن مزاولة المهنة،
فينشر منطوقه فقط في صحيفة أو أكثر
من الصحف الصادرة في منطقة مقر
المحامي، فإن لم يكن هناك صحيفة في
المنطقة ففي الصحيفة الصادرة في
أقرب منطقة له، وذلك على نفقته .

نظام المحاماة

- المادة الرابعة والثلاثون: يجوز للمحامي أن يعترض على القرار الغيابي الذي يصدر بحقه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه أو تسلم صورة منه، ويقدم الاعتراض من المحامي أو وكيله إلى لجنة التأديب بوساطة رئيسها.
- المادة الخامسة والثلاثون: يترتب على الإيقاف عن مزاولة مهنة المحاماة نقل اسم المحامي الموقوف من جدول المحامين الممارسين إلى جدول المحامين غير الممارسين. ولا يجوز للمحامي الموقوف فتح مكتبه طوال مدة الإيقاف، وإذا خالف ذلك أو زاول مهنته خلال فترة الإيقاف يعاقب بشطب اسمه من جدول المحامين وإلغاء الترخيص الصادر له بمزاولة المهنة، ويصدر وزير العدل بناءً على اقتراح اللجنة المنصوص عليها في
- المادة الخامسة والثلاثون: المادة السادسة والثلاثون: للمحامي الذي صدر قرار تأديبي بشطب اسمه من الجدول بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا القرار أن يطلب من لجنة قيد وقبول المحامين إعادة قيد اسمه في الجدول.
- المادة السابعة والثلاثون: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال أو بهما معاً:
- أ - الشخص الذي انتحل صفة المحامي أو مارس مهنة المحاماة خلافاً لأحكام هذا النظام.
- ب - المحامي الذي مارس مهنة المحاماة بعد شطب اسمه من جدول المحامين، ويتم توقيع هذه العقوبات

نظام المحاماة

من القضاء المختص .
أن تحيل إلى اللجنة جميع الأوراق
والمستندات التي تم بموجبها منحهم
الإجازات أو التراخيص .

- الباب الرابع -

أحكام عامة وانتقالية

المادة الثامنة والثلاثون:

على أنه يجوز لوزير العدل تمديد
المدة المشار إليها في هذه المادة بحيث
لا تتجاوز خمس سنوات كحد أقصى
للمحامين السعوديين الذين لديهم
تراخيص متى توافرت لديهم الشروط
المحددة في المادة الثالثة من هذا النظام
عدا شرط المؤهل الوارد في الفقرة
(ب) من المادة المذكورة، على أن
يقوموا بدفع رسم التجديد المنصوص
عليها في المادة السابعة من هذا النظام .
المادة التاسعة والثلاثون:

يستمر المحامون والمستشارون
السعوديون الذين لديهم إجازات
توكيل أو تراخيص نافذة صادرة من
وزارة العدل أو وزارة التجارة وفق
الأنظمة السارية وقت صدورها
بممارسة عملهم، بشرط أن يتقدموا
خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ
هذا النظام إلى لجنة قيد وقبول المحامين
المنصوص عليها في المادة الخامسة من
هذا النظام وعلى هذه اللجنة قيدهم
في جدول المحامين وإصدار تراخيص
جديدة لهم وفقاً لأحكام هذا النظام،
وعلى الجهات المختصة التي سبق أن
أصدرت تلك الإجازات والتراخيص

مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من
المادة الثالثة من هذا النظام يستمر غير
السعوديين المرخص لهم وفق الأنظمة
قبل صدور قرار مجلس الوزراء ذي
الرقم (١١٦) والتاريخ ١٢ / ٧ /

نظام المحاماة

- ١٤٠٠هـ بمزاولة عمل الاستشارات فقط بصفة مؤقتة وبالشروط الآتية:
- ١- أن يكون متفرغاً لعمل الاستشارات .
 - ٢- ألا يقوم بالمرافعة أمام المحاكم أو ديوان المظالم، أو اللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام، بصفته وكيلًا، وعلى الجهات المذكورة عدم قبول مرافعته .
 - ٣- أن يقيم في المملكة مدة لا تقل عن تسعة أشهر في السنة .
 - ٤- أن تتوافر فيه شروط القيد بجدول المحامين، عدا شرط الجنسية .
 - ٥- أن يتم إيداع صور من مؤهلاته وترخيصه السابق لدى وزارة العدل خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا النظام، وعلى وزارة العدل إعداد جدول خاص لقيد غير السعوديين المرخص لهم، وإعطاؤهم رخصاً مؤقتة . ويحدد وزير العدل البيانات الواجب تدوينها في هذا الجدول، وفي الرخصة، ومدتها، وتاريخ انتهائها . ويعد الترخيص منتهياً بقوة النظام عند فقد أي شرط من الشروط الموضحة في هذه المادة .
- المادة الأربعون:
- يجب على المرخص له طبقاً للمادة التاسعة والثلاثين أن يمارس العمل وحده، أو بالاشتراك مع محام سعودي، ولا يجوز له أن يستعين بمحام غير سعودي فرداً كان أم شركة .
- المادة الحادية والأربعون:
- يجوز للمحامي السعودي والمرخص له بموجب الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا النظام أن يستعين في مكتبه وفقاً لحاجة العمل بمحام غير سعودي أو أكثر بموجب عقد عمل تحت مسؤوليته وإشرافه

نظام المحاماة

- بالشروط الآتية:
- المذكرات باسم المحامي صاحب
الترخيص وتقديم المعاونة له، وألا
يتولى المرافعة أمام المحاكم أو ديوان
المظالم أو اللجان المشار إليها في المادة
(الأولى) من هذا النظام.
- المادة الثانية والأربعون:
يصدر وزير العدل اللائحة التنفيذية
لهذا النظام وتنشر في الجريدة
الرسمية، كما يصدر القرارات اللازمة
لتنفيذه.
- المادة الثالثة والأربعون:
ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية
ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ
نشره. ويلغى كل ما يتعارض معه من
أحكام.
- ١- أن ينتظم المحامي صاحب
الترخيص بالحضور في المكتب، وأن
يوقع على جميع المراسلات الصادرة
من المكتب المتعلقة بالقضايا، ويجوز
له أن يعين من يمثله في ذلك من بين
المحامين السعوديين أو المرخص لهم
بموجب الفقرة (أ) من المادة الثالثة من
هذا النظام.
- ٢- أن تتوافر في غير السعودي
شروط القيد في جدول المحامين عدا
شرط الجنسية، وأن تكون لديه خبرة
في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن خمس
سنوات.
- ٣- أن يقتصر عمله على إعداد